نظام المعلومات حول البحوث الجارية في الجزائر
- واقع و آفاق -

نوال مبتوش

مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني
m_nawel2000@yahoo.fr

تمهيد

شهد مجال البحث العلمي مؤخرا تغيرات جذرية هامة، كانت في الماضي و لازالت المنشورات العلمية والتقنية و الأطروحات تلعب دورا هاما ليس في الميدان العلمي و التقني فقط بل في كل الميادين الاقتصادية و السياسية... فأصبح من الضروري وضع هيكل قاعدي تكنولوجي للوصول إلى هذه المعلومات العلمية و التقنية وجعلها في متناول الباحثين و الدارسين بصفة عامة.

جاءت فكرة إنشاء الشبكة الأكاديمية للبحث في الجزائر لتشكل أرضية النشاطات الرامية إلى تثمين وتطوير المعلومات بين الجامعات والمؤسسات ذات الطابع التقني والعلمي.

تعد الأطروحات من أهم المصادر العلمية الأكاديمية التي أخذتها الشبكة الأكاديمية للبحث بعين الاعتبار، و في ظل غياب نظام رقابي على تكرار و سرقة مواضيع البحث تم اقتراح إنشاء قاعدة بيانات تهتم بحصر و إشعار مسبق لمواضيع البحث الجارية.

إن فكرة الأبحاث الجارية ليست بالفكرة الجديدة, فقد سبق و أن تولت أمانة الدولة للبحث مهمة إحصاء و تسيير الأبحاث الجارية عام 1993 إلا أن هده الفكرة لم تتجسد فعليا على أرض الواقع. و لما كان مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني مراقبا عن قرب لكل التطورات التكنولوجية و بحكم ريادته في تكنولوجيا تسجيل و استرجاع المعلومات, فقد حاول استعادة فكرة الأبحاث الجارية ضمن مشروع الإمكانيات العلمية و التكنولوجيا(P.S.T) إلا أنها هي الأخرى لم تحقق الهدف المنشود.

و بتاريخ 21/08/2000 تحت رقم 718/ و/2000 و في إطار إعادة تفعيل الأبحاث الجارية أصدرت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي مراسلة تنص على إنشاء و تطوير قاعدة بيانات الأبحاث الجارية الخاصة برسائل الماجستير و الدكتوراه وتطلب من خلالها جميع المؤسسات الجامعية بتزويد مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني بجميع المواضيع المسجلة المقترحة لهاتين الشهادتين وأن لا تعطي الموافقة من المجلس العلمي التابع للمؤسسة المعنية على الموضوع إلا بعد تحقق مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني من أن هذا الموضوع لم يعالج من قبل.

إنطلاق العمل بالمشروع في نوفمبر 2000 و تولى تسييره مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني. و بتواطؤ كل من المؤسسات الأكاديمية و الباحثين تم التكفل بالبحوث الجارية على المستوى

الوطني و تسليط الضوء على واقع البحث العلمي في الجزائر, إلا أن الخصائص الذي يذفرد بها مشروع الأبحاث الجارية جعلتنا نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم مشروع الأبحاث الجارية في تقييم و تثمين البحث العلمي في الجزائر؟

الذي ينبثق منه الأسئلة التالية:

- كيف ساهم مشروع الأبحاث الجارية في الحد من ظاهرة سرقة و تكرار المواضيع
- بأي طريقة يمكننا إجبار جميع المؤسسات الأكاديمية أيا كان نوعها و تخصصها لإدلاء بمواضيعها.

و للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا في دراستنا هذه على الأسلوب الوصفي لتحديد موضوع المشروع, عرض إشكاليته و أهميته و أهدافه. أما الأسلوب التطبيقي فيظهر من خلال كل الإجراءات المتبعة من أجل حصر البحوث الجارية والإحصائيات المقدمة, ومن ثم تزويد و إثراء قاعدة البيانات المعدة لهذا الغرض و هذا ما سمح أيضا بإبراز الوضع الحالي للمشروع و مستوى التقدم المحقق.

التعريف بمشروع الأبحاث الجارية:

يعتمد هذا المشروع أساسا على إنشاء قاعدة بيانات باللغتين العربية و الفرنسية تهتم بحصر أعمال البحث في طور الإنجاز (ماجستير، دكتوراه) و تنحصر أهدافه الرئيسية فيما يلي:

- الإشعار و التعريف المسبق لأعمال البحث الجارية؛
- تقييم أعمال البحث الجارية و معرفة ميول البحث العلمي في الجزائر، و هذا بإعداد إحصائيات دقيقة و متخصصة؛
- تجنب تكرار وسرقة مواضيع البحث؛
- تسهيل عملية الاتصال بين فرق البحث و تبادل المعلومات بين الجامعات و المؤسسات ذات الطابع العلمي و التقني.

يتوقف إعداد هذه القاعدة على تظافر جهود عدة أطراف و جهات تتمثل في:

- **وزارة التعليم العالي و البحث العلمي** : باعتبارها الجهة الوصية و المبادرة لإنجاز هذه القاعدة طبقا للمراسلة 718/و/2000 ؛
- **مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني:** يهتم هذا الطرف بإعداد و تطوير هذه القاعدة، ومن ثمة أنيطت له مهمة جمع البيانات و المعلومات الخاصة بأعمال البحث الجارية والقيام بإشعارها؛
- **المؤسسات الأكاديمية والبحثية** (جامعات، مراكز جامعية، معاهد وطنية، مدارس عليا): يعتبر هذا الطرف مشاركا من جهة و مستفيد من جهة أخرى فتقوم هذه المؤسسات الأكاديمية بإرسال

استمارات إشعار مواضيع الباحثين المسجلين لديها وبعد تحقق مركز البحث فيما إذا كانت هذه المواضيع عولجت من قبل أم لا، يقوم هذا الأخير بإرسال الإجابة إلى المؤسسات المعنية و إخبارها بنتيجة البحث.

محتوى قاعدة البيانات للأبحاث الجارية

تشمل القاعدة جميع الأبحاث الجارية لما بعد التدرج (ماجستير، دكتوراه) المسجلة على المستوى الوطني. توفر هذه القاعدة نوعين من المعلومات:

1- معلومات خاصة بموضوع البحث: وهي تتعلق بعنوان الموضوع، الاختصاص، الكلمات الدالة، الملخص، ...) ؛

2- معلومات خاصة بالباحث و المؤسسة العلمية المسجل فيها موضوع البحث من بينها: لقب واسم الباحث، لقب و اسم المؤطر، اسم وعنوان المؤسسة العلمية، اسم ولقب المسؤول عن المؤسسة العلمية،...)

طريقة العمل

تمر عملية إشعار المواضيع بعدة مراحل، يمكن حصرها فيما يلي:

المرحلة الأولى

تعتبر مرحلة تمهيدية، يتم من خلالها إعداد استمارتين منفصلتين باللغتين العربية والفرنسية .

- الاستمارة الأولى خاصة بتعريف المؤسسة، وتحوي جميع البيانات الخاصة بها (اسم المؤسسة، نوعها، عنوانها...).

- أما الاستمارة الثانية فهي خاصة بتقديم الموضوع و التعريف به. و تشمل جميع المعلومات من أجل الإحاطة الجيدة بالموضوع.

المرحلة الثانية

هي مرحلة جمع المعلومات حول الموضوع في طور الإنجاز، فترسل هذه الاستمارات إلى المؤسسات المعنية لتمكين المعنيين بالمشروع من ملئها و إفادة مركز البحث بجميع المعلومات الخاصة بالموضوع الجاري.

ترفق هذه الاستمارات بـــ :

- رسالة تعريف مشروع قاعدة الأبحاث الجارية ؛

– مراسلة وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تحت رقم 718/و/2000 ؛
– تصميم مقنن لتقديم الأطروحات باللغة العربية والفرنسية .

تبلّغ هذه المراسلة إما عن طريق التنقل إلى المؤسسات المعنية، إما عن طريق البريد حالة المؤسسات البعيدة.

المرحلة الثالثة

تعتبر آخر مرحلة، وتبدأ باستقبال مركز البحث في الإعلام العلمي و التقني للاستمارات المرسلة من طرف المؤسسات المشاركة في المشروع. يتم بعدها فحص و تحليل محتوى المواضيع بالاعتماد على عنوان الموضوع، الكلمات الدالة و الملخص، ذلك للتمكن من استخلاص قائمة المواضيع المشابهة من قواعد البيانات : FNT الرصيد الوطني للأطروحات –CAT الفهرس الجزائري للأطروحات.

* في حالة عدم وجود مواضيع مشابهة يتم الردّ إيجابيا على الطلب.

* في حالة وجود مواضيع مشابهة يتم إعلام المؤسسة المعنية بها ليتم اتخاذ قرار اعتماد هذا الموضوع من طرف المجلس العلمي التابع لها.

ملاحظة: هذه الإجراءات يجب أن تتم في أجل لا يتعدى الشهر.

بعد عملية الإشعار و عن طريق برمجية خاصة، يتم تسجيل جميع المعلومات الواردة في قاعدة بيانات رقمية ليصبح بدوره موضوعا جاريا.

عراقيل و مشاكل سير المشروع:

لقد عرف مشروع البيانات للأبحاث الجارية مشاركة واسعة من طرف المؤسسات الأكاديمية البحثية، و قد حظي باهتمام العديد من الباحثين المعنيين، لكن ورغم هذا عرف عدة مشاكل عرقلت نوعا ما حسن سيره ونذكر من بينها:

– تهاون بعض المؤسسات العلمية في إرسال استمارات إشعار المواضيع مما يؤدي إلى تأخر إرسال الإجابات إلى الباحثين المعنيين بالأمر.
– المعلومات الواردة في الاستمارات ناقصة، الشيء الذي يؤدي إلى صعوبات في إشعار المواضيع و نقائص على مستوى القاعدة وبالتالي يؤثر سلبا على الوصول إلى المعلومة (مثال: غياب عنوان المؤسسة، اسم و لقب الباحث، الكلمات الدالة...).
– لا مبالاة وتهاون بعض المؤسسات العلمية بالمشروع.
– عدم قبول بعض المؤسسات العلمية الكشف عن مواضيعها.

- نقص الموارد المادية و الموارد البشرية المؤهلة للعمل في المشروع.
- غياب التكشيف المقنن للكلمات الدالة الواردة في إستمارة إشعار الموضوع.

لكن هذه المشاكل و العراقيل لم تمنع من تقدم المشروع و تطويره, ففي وقت قياسي (لا يتعدى بضعة اشهر) تم الحصول على النتائج التالية:

1- مشاركة أغلب المؤسسات الأكاديمية في المشروع.

2- قاعدة بيانات للأبحاث الجارية: وهذه القاعدة تتفرع إلى:

* قاعدة بيانات باللغة العربية : تشمل جميع مواضيع الماجستير و الدكتوراه المعدة بالغلة العربية.
* قاعدة بيانات باللغة الفرنسية: وتشمل المواضيع الجارية المعدة باللغة الفرنسية.

3- جمع و مراقبة المواضيع الجارية: وذلك عن طريق ملئ استمارات تعريف المواضيع من طرف المعنيين بالمشروع وهذا ما يساعد على تقديم إحصاء شامل حول عدد و اختصاص المواضيع الجارية المنجزة عبر التراب الوطني.

4- إنجاز قرص مضغوط للقاعدة: وتقدم نسخة منه إلى كل مؤسسة علمية مشاركة في المشروع و قد استفادت معظم المؤسسات الأكاديمية المشاركة في المشروع من هذه الأقراص و نذكر على سبيل المثال لا الحصر: جامعة الجزائر, جامعة سطيف,
جامعة تلمسان, المركز الجامعي تبسة، المركز الجامعي مدية، المدرسة العليا للتجارة، المدرسة العليا للأساتذة...

5- وضع قاعدة الأبحاث الجارية على شبكة الانترنيت عبر الموقع:
www.dctd.cerist.dz

إن استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام قدم تسهيلات كبيرة للباحثين و ساعدهم في إختيار مواضيع البحث، فبإمكانهم الإطلاع على القاعدة عبر شبكة الانترنيت وبالتالي إجراء بحث أولي حول الموضوع المراد إنجازه و ذلك بإدخال كلمات من الموضوع, الكلمات الدالة أو كلمات من الملخص. وضع القاعدة عبر شبكة الانترنيت مكن الباحثين من ربح الوقت باختيارهم بحوث لم تعالج من قبل و إثراء المجال العلمي بمواضيع و مجالات جديدة.

تقدم المشروع:

منذ انطلاق مشروع الأبحاث الجارية في نوفمبر 2000 إلى غاية فيفري 2006 سجّل في القاعدة **16982** موضوع بحث جاري موزع كالتالي:

- **8655** موضوع باللغة العربية.
- **8327** موضوع باللغة الأجنبية.

و قد تم توزيعهم على مستوى المؤسسات الجامعية على النحو التالي:

نوع المؤسسة الجامعية	عدد المواضيع المسجلة
الجامعات	15218
المراكز الجامعية	776
المدارس العليا	576
المعاهد الوطنية	412
المجموع	**16982**

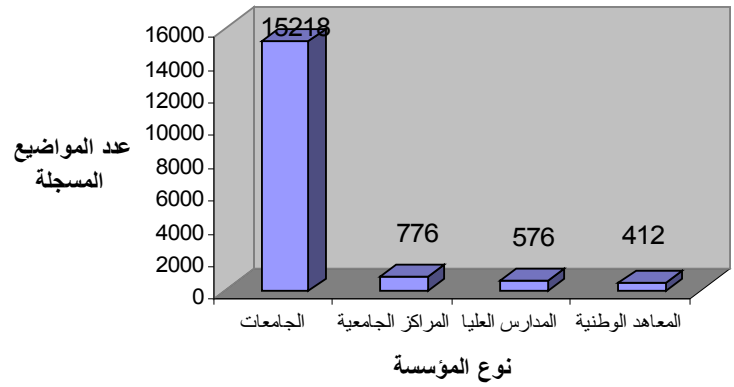

الشكل رقم 01 : توزيع البحوث الجارية حسب نوعية المؤسسات الأكاديمية

فيما يخص التوزيع العددي لمواضيع البحث الجارية المسجلة عبر التراب الوطني، يبين لنا الشكل رقم (01) أن المواضيع الجارية المسجلة على مستوى الجامعات أكبر عددا مقارنة مع المؤسسات الأكاديمية الأخرى إذ تستحوذ على 89% من المواضيع، و هدا راجع أساسا إلى وفرة المقاعد البيداغوجية و كثرة التخصصات المدرّسة فيها. ثم تليها المراكز الجامعية في المرتبة الثانية بنسبة 4,56%، ثم بنسب أقل المدارس العليا (3,40%) و المعاهد الوطنية (2,42%).

بلغ عدد المؤسسات المشاركة في المشروع :

20 جامعة ؛

14 مركز جامعي ؛

8 مدارس ؛ و

4 معاهد.

طريقة سير المشروع

الخصائص:

المؤسسات المعنية

- اللغة العربية والفرنسية.
- إعطاء المعلومات حول المؤسسات المشاركة في المشروع
- نشر و الإحصائيات

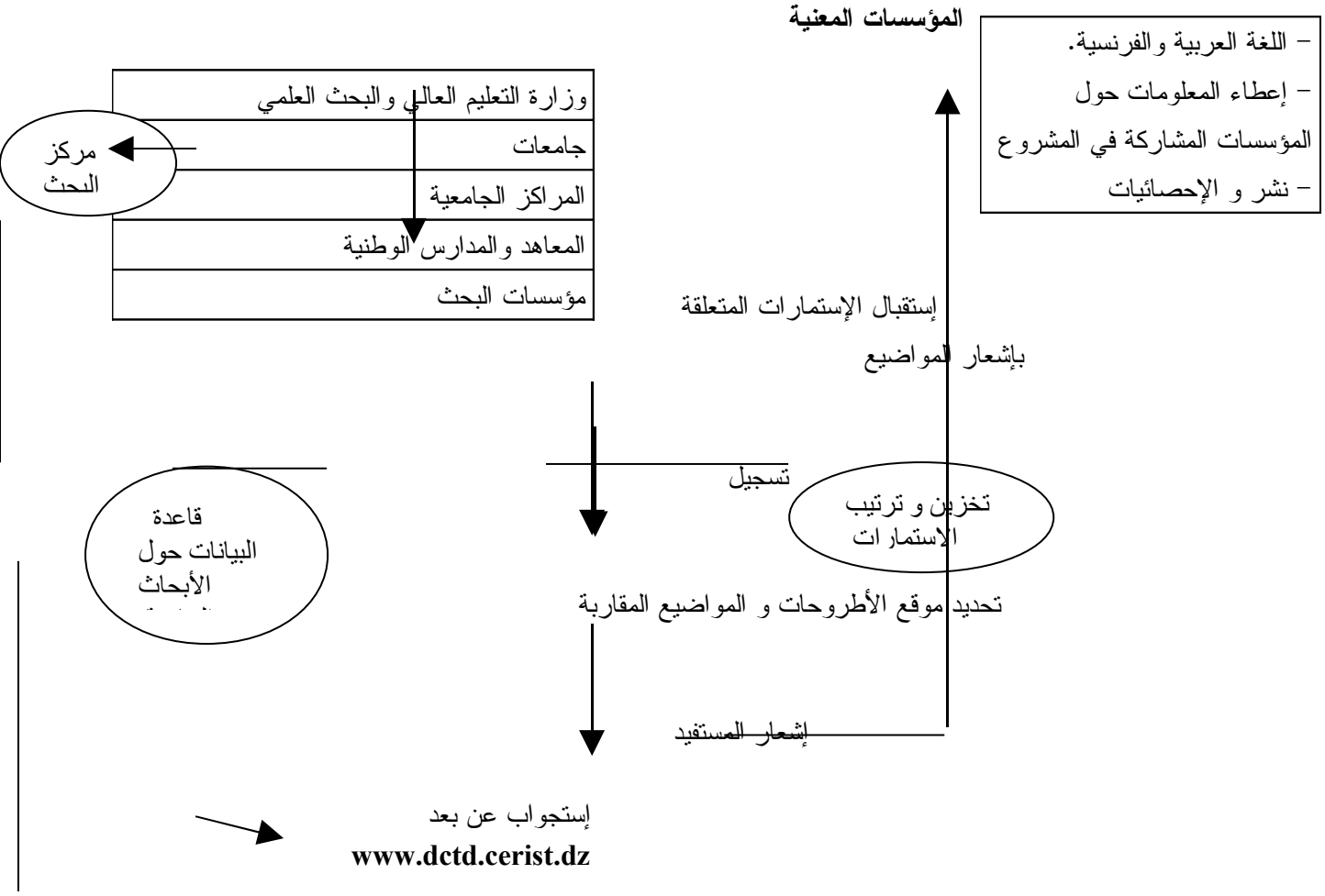

_الإحصائيات

بعد تنظيم و جدولة المعطيات التي جمعت انطلاقا من قاعدة البيانات باللغتين العربية و الفرنسية، تم بعدها التحليل العددي و الموضوعي لهذه البيانات للخروج بمؤشرات حول واقع البحث العلمي في الجزائر.

توزيع البحوث حسب نوع المؤسسة العلمية و اللغة

أ- **الجامعات:**

اللغة / المؤسسة العلمية	اللغة العربية	اللغة الأجنبية	المجموع
جامعة الجزائر	3871	97	3968
جامعة تيزي وزو	6	540	546
جامعة منتوري قسنطينة	530	183	713
جامعة مسيلة	14	157	171
جامعة أدرار	27	/	27
جامعة مستغانم	26	31	57
جامعة معسكر	2	53	55
جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة	472	/	472
جامعة البليدة	16	126	142
جامعة السانيا وهران	1419	922	2341
جامعة تلمسان	438	622	1060
جامعة بومرداس	42	278	320
جامعة باتنة	521	343	864
جامعة عنابة	282	418	700
جامعة سطيف	206	629	835
جامعة سيدي بلعباس	117	374	491
جامعة بجاية	/	444	444
جامعة بسكرة	96	221	317
جامعة العلوم و التكنولوجيا وهران	/	151	151
جامعة العلوم و التكنولوجيا هواري بومدين	/	1544	1544
المجموع	**8085**	**7133**	**15218**

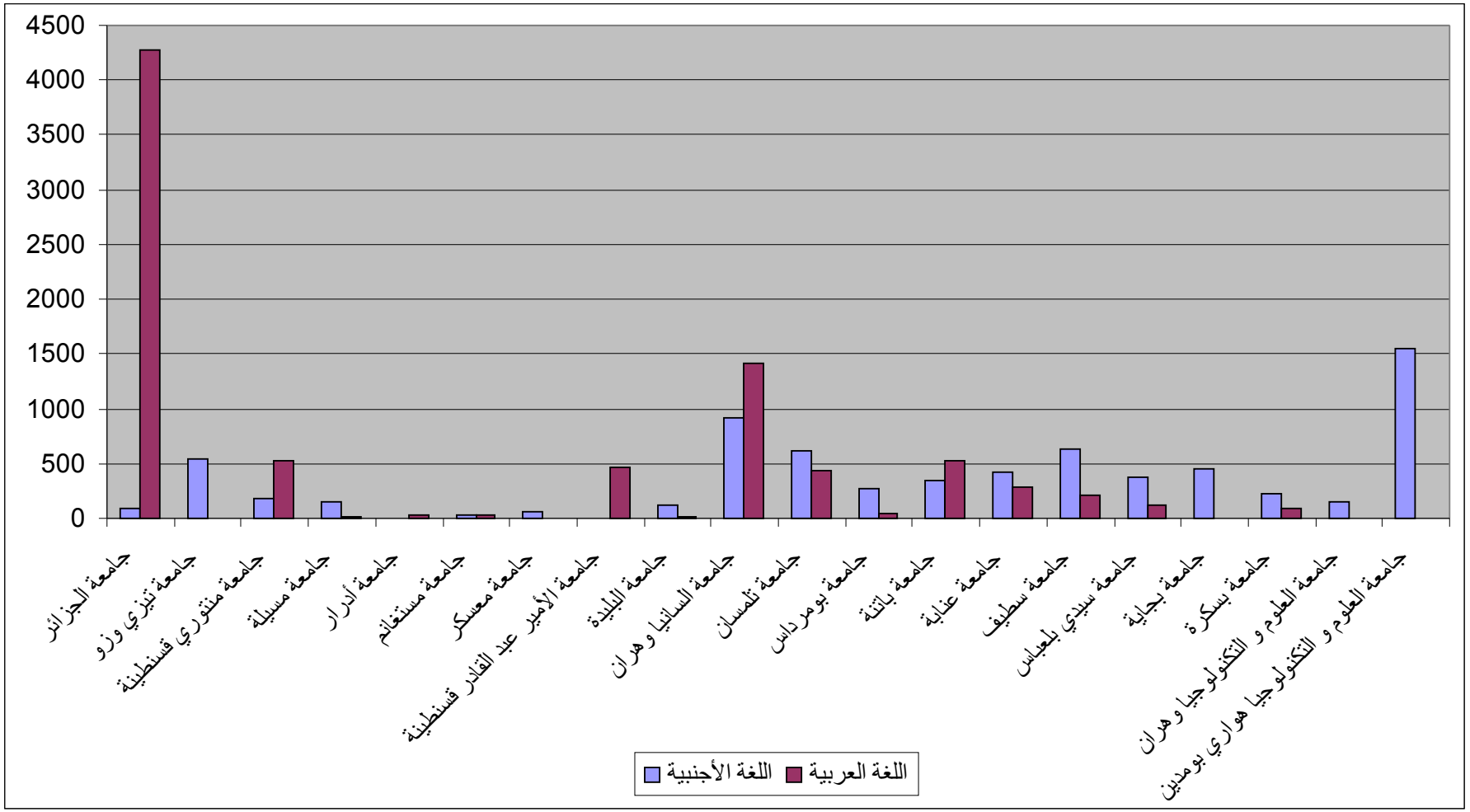

الشكل رقم 02: توزيع البحوث الجارية على مستوى الجامعات حسب اللغة

ب-**المراكز الجامعية**

اللغة **المؤسسة العلمية**	اللغة العربية	اللغة الأجنبية	المجموع
م ج تيارت	6	31	37
م ج مدية	/	27	27
م ج الأغواط	27	90	117
م ج بشار	52	/	52
م ج الشلف	/	59	59
م ج قالمة	/	23	23
م ج جيجل	/	13	13
م ج تبسة	15	/	15
م ج سكيكدة	/	4	4
م ج مسيلة	14	157	171
م ج ورقلة	67	158	225
م ج سعيدة	/	17	17
م ج سوق أهراس	15	/	15
م ج أم البواقي	1	/	1
المجموع	**197**	**579**	**776**

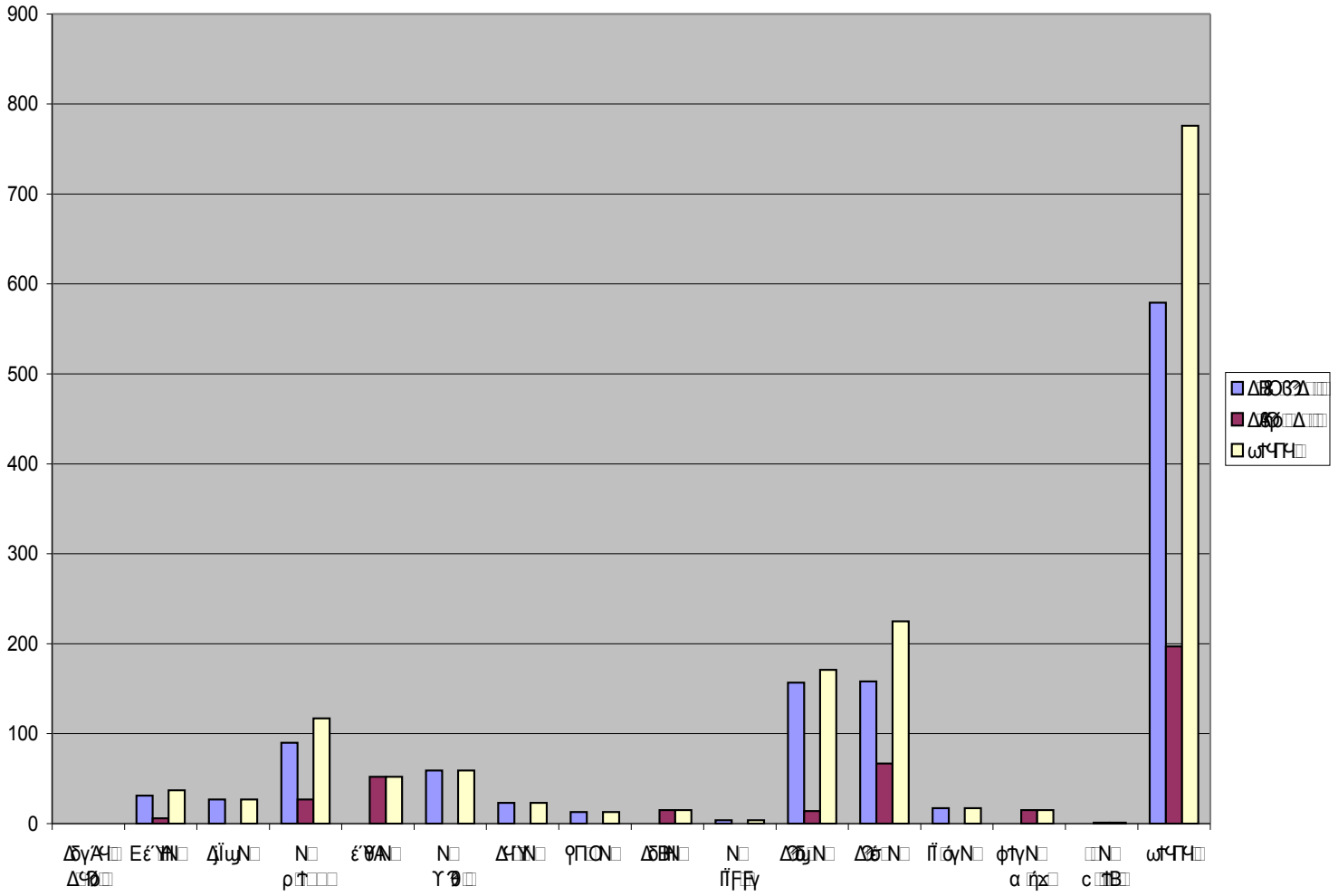

الشكل رقم 03: توزيع البحوث الجارية على مستوى المراكز الجامعية حسب اللغة

ج- **المدارس العليا**

اللغة **المؤسسة العلمية**	اللغة العربية	اللغة الأجنبية	المجموع
المدرسة العليا في الآداب و العلوم الإنسانية	89	41	130
المدرسة العليا للتجارة	62	86	148
المدرسة العليا بالقبة القديمة	10	87	97
المدرسة الوطنية المتعددة التقنيات	/	31	31
المدرسة العليا للهدروليك	/	28	28
المدرسة الوطنية للبيطرة	/	8	8
المدرسة المتعددة التقنيات للهندسة والعمران	/	76	76
المدرسة الوطنية للأشغال العمومية	/	58	58
المجموع	**161**	**415**	**576**

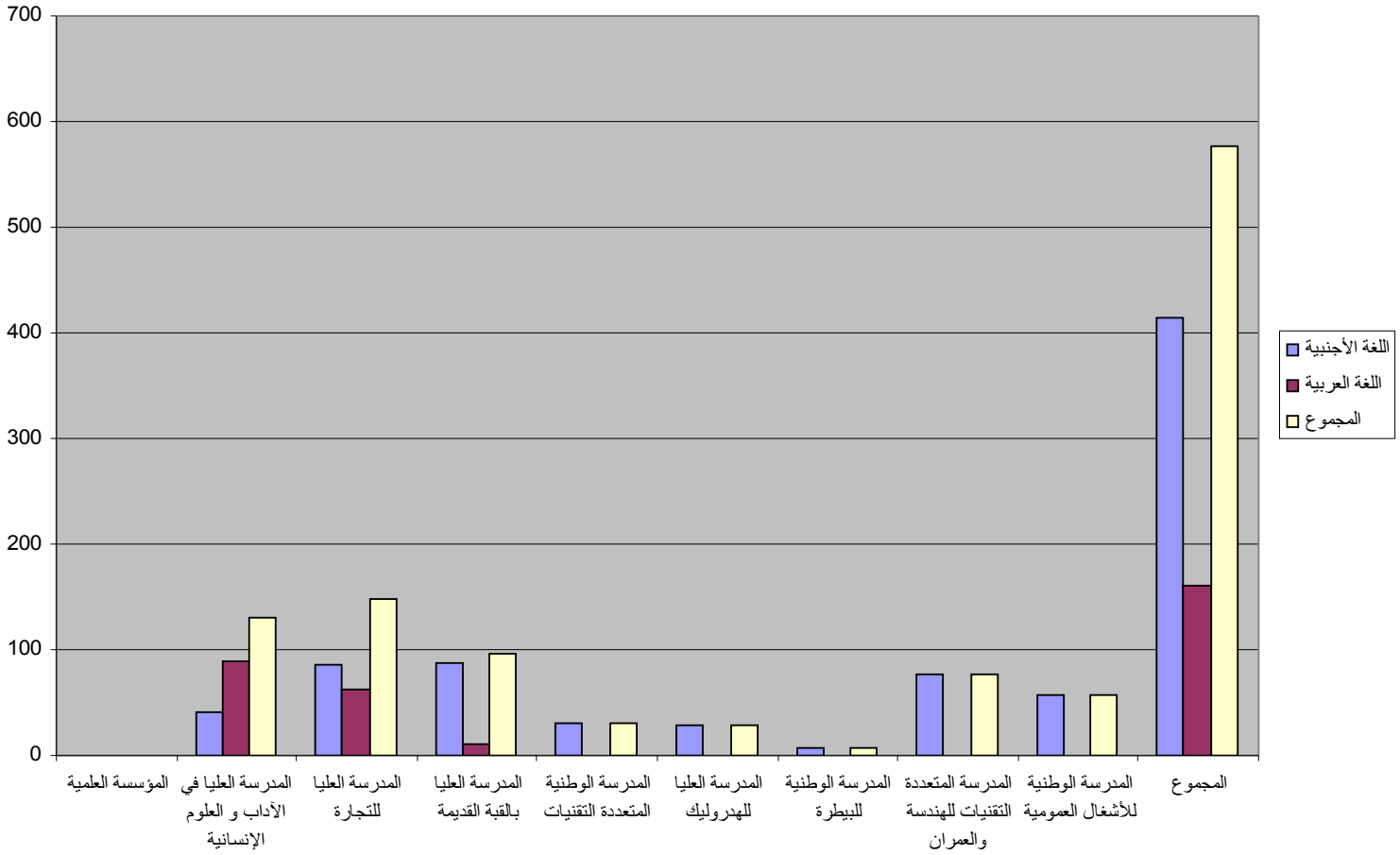

الشكل رقم 04: توزيع البحوث الجارية على مستوى المدارس العليا حسب اللغة

د :**المعاهد :**

اللغة / المؤسسة العلمية	اللغة العربية	اللغة الأجنبية	المجموع
المعهد الوطني لعلوم الزراعة	/	288	288
المعهد الوطني للتجارة	1	6	7
المعهد الوطني للإعلام الآلي	/	84	84
معهد الاتصالات عن بعد وهران	/	33	33
المجموع	**1**	**411**	**412**

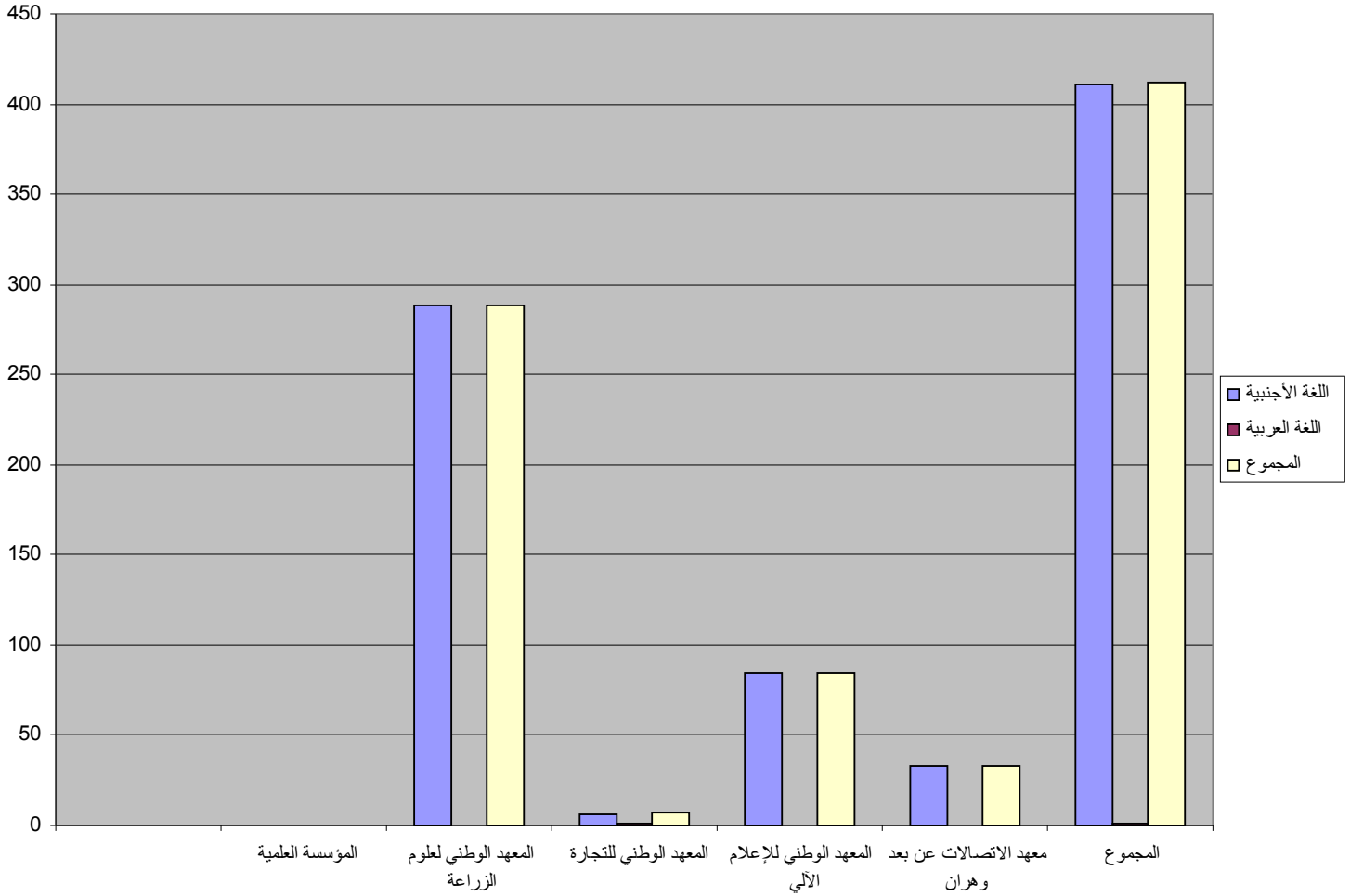

الشكل رقم 05: توزيع البحوث الجارية على مستوى المعاهد الوطنية حسب اللغة

من خلال العرض السابق لمختلف المخططات البيانية رقم 02- رقم 03- رقم 04- رقم 05 المستقات من الجداول الإحصائية الخاصة بالتوزيع اللغوي حسب نوع المؤسسات الأكاديمية فإننا نلاحظ أن المواضيع في طور الإنجاز باللغة العربية على مستوى الجامعات أكثر من المواضيع باللغات الأجنبية إذ تغطي نسبة 53.12% بينما تقدر نسبة المواضيع المنجزة باللغات الأجنبية بـــ 46.87%.

يمكن تفسير هذه المعطيات بـــ :

- معظم التخصصات على مستوى الجامعات : العلوم الإنسانية و الاجتماعية، علوم إسلامية، حقوق، ...إلخ، مدرسة باللغة العربية ؛
- القوانين التي سنت مؤخرا و التي تجبر الباحثين على إعداد بحوثهم و رسائلهم الجامعية باللغة العربية.

أما فيما يخص باقي المؤسسات الأكاديمية (مراكز جامعية، مدارس عليا، معاهد وطنية)، فنلاحظ عكس ذلك. معظم الأبحاث الجارية مسجلة باللغة الأجنبية (فرنسية أو إنجليزية) ذلك راجع إلى :

- نوعية التخصصات المتوفرة فيها و مجالات البحث تكون باللغات الأجنبية خاصة الميادين التكنولوجية و التطبيقية ،
- اللغة المتحكم فيها من طرف الباحثين ؛
- لغة المراجع المتوفرة على مستوى المكتبات (عادة ما تكون باللغة الفرنسية و الإنجليزية).

2- توزيع البحوث حسب نوع الشهادة

نوع الشهادة	اللغة العربية	اللغات الأجنبية	المجموع
ماجستير	6903	5247	**12150**
دكتوراه	1585	3247	**4832**

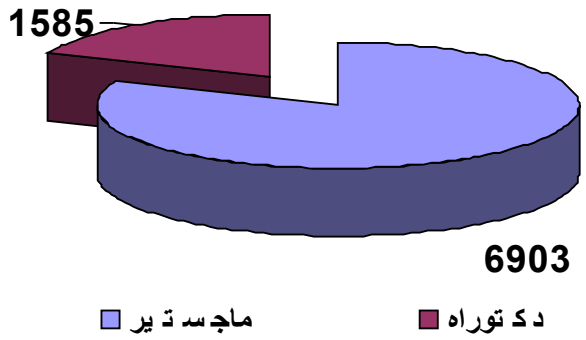

الشكل رقم 06: توزيع البحوث باللغة العربية حسب نوع الشهادة

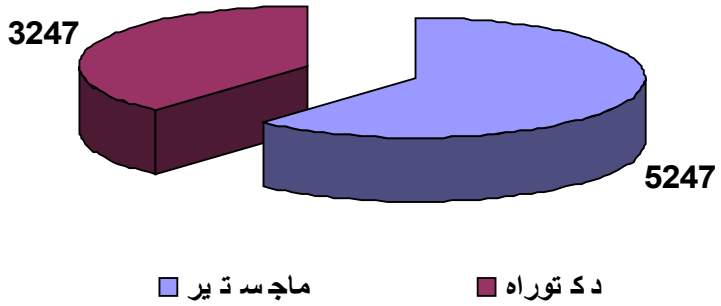

الشكل رقم 07: توزيع البحوث باللغة الأجنبية حسب نوع الشهادة

انطلاقا من الشكلين 06 و 07 يمكننا استخلاص أن عدد مواضيع الماجستير أكبر من عدد مواضيع الدكتوراه المسجلة على مستوى قاعدة الأبحاث الجارية و هذا سواء كان الموضوع باللغة العربية أو باللغة الأجنبية و يمكننا تفسير ذلك بـــ :

- كون الباحث عادة ما يأخذ الوقت الكافي لتحضير رسالة الدكتوراه.
- نقص تأطير الدكتوراه.
- نقص المراجع.

3- توزيع البحوث حسب الاختصاصات:

الاختصاص	عدد المواضيع الجارية
الأدب و اللغة العربية	1105
لغات أجنبية	359
ترجمة	200
علوم إنسانية و اجتماعية	2084
حقوق وعلوم إدارية	2885
علوم سياسية	270
إعلام واتصال	161
علوم طبية	33
علوم طبيعية (بيولوجيا)	536
علوم الاقتصاد و التسير.	787
زراعة	335
علوم دقيقة	5621
علوم البيطرية.	38
علوم التجارية	136
اللغة الأمازيغية	29
علوم الأرض	286
لسانيات	370
أشغال العمومية	30
علوم الإسلامية	1065
الاتصالات	25
إعلام الآلي	277
هندسة معمارية	158
ثقافة شعبية	184
طيران	8
المجموع	**16982**

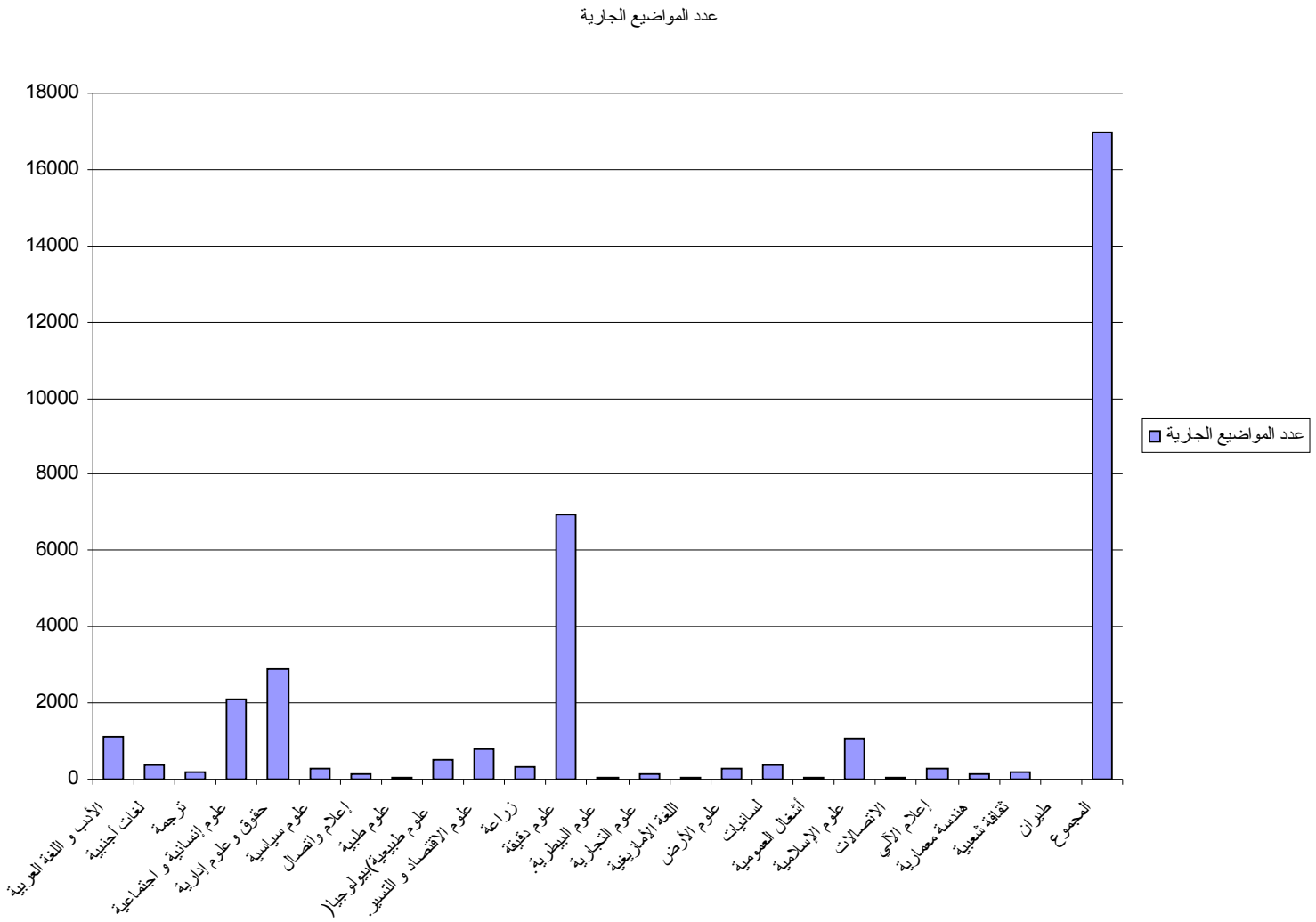

الشكل رقم 08: توزيع البحوث حسب الاختصاصات

تحليل النتائج

فيما يخص التوزيع الموضوعي فإن الشكل رقم 08 يبين أن المواضيع الجارية المسجلة في شعبة العلوم الدقيقة تحتل الصدارة من بين التخصصات الأخرى نظرا لوجود تخصصات كثيرة في هذه الشعبة و الإنتاج الوافر للمتخصصين الباحثين. ثم يليها اختصاص حقوق و العلوم الإدارية و بنسب أقل شعبة العلوم الإنسانية و الاجتماعية فالأقسام الأخرى.

كما يمكننا ملاحظة بروز تخصصات جديدة لم تكن من قبل محل دراسات عليا نذكر منها اللغة الأمازيغية، الطيران... فالباحث يحاول دائما توسيع و إثراء مجال البحث العلمي، فهو في بحث مستمر عن ميادين و مجالات جديدة من شأنها الدفع بوتيرة البحث العلمي في الجزائر.

الخاتمة

تناولنا خلال هذه الدراسة أحد أهم المشاريع التي سعت الشبكة الأكاديمية للبحث إلى إنجازها و تطويرها.

يعتبر إنشاء قاعدة البيانات للأبحاث الجارية ضرورة حتمية لما وصل إليه واقع البحث العلمي في الجزائر نظرا لأهمية المعلومات المقدمة. فالقاعدة تمثل رصيد وطني لأعمال البحث الجارية، إذ ساهمت بقسط كبير في إثراء المنتوج الفكري في مجال البحث العلمي و التقني كمّا و نوعا. فالإحصائيات المقدمة من خلال هذه الدراسة أعطت نظرة أوسع و أشمل حول ما يقدم من أعمال البحث. و من جهة أخرى، فإن إنشاء قاعدة البيانات للأبحاث الجارية لعب دورا لا يمكن تجاهله في تعزيز الحفاظ على الملكية الفكرية و يظهر هذا من خلال الرقابة المفروضة على أعمال البحث لتجنب تكرارها أو سرقتها.

فقد سجلت القاعدة 825 موضوع مقارب، و على ضوء المعطيات و نتائج إشعار المواضيع الذي يتوصل إليها مركز البحث تقوم المؤسسة الأكاديمية المشرفة على الموضوع الجاري بإخطار الباحث إما بتغيير كل موضوع البحث أو جزءا منه.

لكن و رغم ما سبق قوله، لا يمكننا غض النظر عن بعض النقائص التي لوحظت أثناء دراستنا. هذا المشروع يعاني دائما من تهاون بعض المؤسسات الأكاديمية و رفضها الإدلاء ببحوثها و مواضيعها، في ظل غياب سياسة محددة من طرف الوزارة الوصية لمتابعة حسن سير المشروع على أرض الواقع و من ثمة إجبار وفق قرار وزاري جميع الأطراف المعنية على بذل جهود أكبر للوصول إلى أهداف المشروع المنشودة.